الاقتصاد الاجتماعي والتضامني النسائي ودوره في التنمية المحلية: حالة جهة سوس ماسة

الباحث محمد أماخير
باحث حاصل على شهادة الدكتوراه في الجغرافيا البشرية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير
المغرب

ملخص

يلعب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني النسائي دورا هاما في التنمية المحلية، وتعززت هذه المكانة من خلال الاستراتيجيات والبرامج الوطنية والقطاعية وعلى رأسها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في كافة محطاتها. الأمر الذي ساهم في التزايد الكبير لعدد التعاونيات النسائية بالمغرب عامة وبجهة سوس ماسة خاصة، والتي يبرز فيها الدور الأساسي للمرأة في دعم التنمية المحلية من خلال تمكينها اقتصاديا وتحقيق اندماجها الاقتصادي والاجتماعي في عدة مجالات كفاعل رئيسي إلى جانب القطاع العمومي والخاص.

الكلمات المفاتيح: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، التعاونيات النسوية، التنمية المحلية، المرأة، سوس ماسة.

Résumé

L'économie sociale et solidaire féminine joue un rôle important dans le développement local. Cette position a été renforcée à travers des stratégies et programmes nationaux et sectoriels, notamment l'Initiative nationale pour le développement humain dans toutes ses phases. Ce qui a contribué à l'augmentation significative du nombre de coopératives féminines au Maroc en général et dans la région Souss-Massa en particulier, ce qui met en évidence le rôle essentiel des femmes dans l'appui au développement local en les autonomisant économiquement et en réalisant leur intégration économique et sociale dans plusieurs domaines en tant qu'acteur principal aux côtés des secteurs public et privé.

Mots clés: Economie sociale et solidaire, coopérative féminine, développement local, la femme, Souss Massa

مقدمة

منذ منتصف القرن الماضي نهج المغرب استراتيجية تنموية ركزت على مجهودات الدولة في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي. غير أن تحقيق هذه الأهداف عرف اختلالا وميزا مجالي كبيرا، وهو ما نتج عنه تفاوتات وفوارق مجالية في شتى الميادين، مما دفعها إلى تبني استراتيجية جديدة تنبني على تعدد المتدخلين والفاعلين من قطاع خاص وجماعات ترابية ومنظمات غير حكومية، هذه التشكيلة باتت فاعلا أساسيا في التنمية.

يعد بروز المجتمع المدني والمنظمات الغير حكومية من أبرز نتائج التحول الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بالمجتمع المعاصر في إطار العولمة التي أصبحت تجلياتها تصل إلى كل المجالات بفعل التخلي عن الاعتقاد الذي كان سائدا بوجود تلازم بين القرار السياسي ومتطلبات الحياة العامة التي تتزايد بموازاة هذا التحول1. لعبت العولمة دورا مهما في ظهور المجتمع المدني والذي انطلق في المرحلة الأولى من ظهوره كتنظيمات وأفكار فلسفية مرورا إلى مرحلة ثانية احتل فيها مركزا مهما وأصبح فاعلا اجتماعيا أساسيا في التخطيط والمشاركة في التنمية المجالية عبر مشاريع مختلفة ومتعددة ثقافية واجتماعية ورياضية وبيئية.

شكلت التسعينات من القرن الماضي منعطفا مهما على مستوى ظهور وانتشار المجتمع المدني من جمعيات وتعاونيات، ثم جاءت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مع بداية الألفية الثانية (2005)، ليتعزز هذا الإنتشار سواء من حيث عددها أو من حيث توزيعها المجالي والتي أخذت على عاتقها تنمية المجتمعات المحلية وتجاوز حالات الركود والهشاشة التي تعاني منها، بخلق دينامية اقتصادية واجتماعية وثقافية. فأين تتجلى أهمية العمل التعاوني في التنمية المحلية؟ ماهي مراحل تطوره بالمغرب؟ وما هو دور الاقتصاد الاجتماعي التضامني النسائي في تنمية المجتمع المحلي بجهة سوس ماسة؟.

I- القطاع التعاوني مكون للاقتصاد الاجتماعي والتضامني

1- أهمية العمل التعاوني في التنمية المحلية

إن القطاع التعاوني بالمفهوم المتعارف عليه عالميا يعد المكون الأساسي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني l'économie solidaire et sociale والإطار الأكثر استجابة لحاجة التشغيل الذاتي. يضطلع بدور حيوي في محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي، كما يتميز بتواجده في جل الجهات مهما كانت طبيعة تضاريسها ودرجة عزلتها جغرافيا. من مميزات التعاونيات انها تهم فئات مختلفة من حيث الدخل والمستوى الدراسي، بالإضافة الى ان طابعها وخصائصها المميزة جعلت منها تلك المقاولة الاقرب الى طبائع الساكنة وعاداتها وأعرافها ما يجعلها تساهم بفعالية في التنمية المحلية.

التعاونية حسب قانون رقم 112.12 وكما النظام الأساسي العام للتعاونيات في المادة الأولى من الباب الأول هي: مجموعة تتألف من أشخاص ذاتيين، أو اعتباريين أو هما معا، اتفقوا أن ينضم بعضهم إلى بعض لإنشاء مقاولة تتيح لهم تلبية حاجياتهم الاقتصادية والاجتماعية. تدار وفق القيم والمبادئ الأساسية للتعاون المتعارف عليها " العضوية الاختيارية المفتوحة للجميع، الإدارة الديمقراطية للأعضاء، الإدارة الذاتية والمستقلة، التكوين والتدريب والإعلام، التعاون بين التعاونيات، الالتزام نحو الجميع"2.

وتنقسم التعاونيات إلى ثلاثة أصناف:

- ✓ تعاونيات إنتاج المواد أو تقديم الخدمات لفائدة أعضائها؛
- ✓ تعاونيات يزودها أعضاؤها بمنتجات قصد بيعها للأغيار بعد تحويلها، أو بخدمات قصد تقديمها إليهم؛

- ✓ تعاونيات تقدم عملا مأجورا لفائدة أعضائها؛

يمكن للتعاونية أن تجمع بين أنشطة صنفين أو ثلاثة أصناف المذكورة.

1-1 نظرة تاريخية عن العمل التعاوني

أ- جذور الفكر التعاوني

ان التعاون من الظواهر التي ارتبطت بحياة الإنسان منذ وجوده، وذلك بلجوء الفرد للتعاون مع غيره لتحقيق التكامل في تلبية حاجات مشتركة، والنزوع الطبيعي للتكامل من أجل تحسين ظروف العيش داخل الجماعة. التعاون بمفهومه الواسع كان دائما محل تمجيد من الثقافات الإنسانية القديمة، والديانات السماوية، وخاصة الإسلام الذي جعل التعاون على البر والتقوى من الأسس التي ينبني عليها المجتمع الإسلامي وشكل التعاون بالنسبة لمختلف الحضارات إحدى القيم الأساسية للحياة الاجتماعية للإنسان.

ومع تطور العلوم واندلا ع الثورة الصناعية بأوروبا الغربية، واستعمال الآلة لمضاعفة الإنتاج، ظهرت الحاجة إلى التعاون المنظم، خاصة في صفوف المنتجين الصغار الذين ظلوا يستعملون الوسائل البدائية، ويعتمدون على العمل اليدوي، ووجدوا في آراء (روبرت إوين) التعاونية ضالتهم. وتأسست أول تعاونية في العالم سنة 1844 باسم (رواد روتشديل) في بلدة صغيرة تدعى (روتشديل) بمنطقة (لانكشاير) بإنكلترا. بعد نجاعة الأسلوب التعاوني في الاستجابة لحاجات الأفراد، توالى تأسيس التعاونيات بإنجلترا وغيرها من الدول الأوربية، وتنوعت بتنوع حاجات المجتمع الزراعية والإسكانية والصحية والاستهلاكية وغيرها.

وتزايد الاهتمام بالتعاونيات على المستوى الدولي في أواخر القرن الماضي حيث أصدرت منظمة الأمم المتحدة القرار رقم 50/47 بتاريخ 19 دجنبر 1992 تحت عنوان "دور التعاونيات في ضوء الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة" الذي أشار لتخليد يوم عالمي للتعاونيات في أول سبت من شهر يوليوز ابتداء من سنة 1995، احتفاء بمرور مائة سنة على تأسيس الحلف التعاوني الدولي.

2- القطاع التعاوني في المغرب

1-2 في عهد الحماية

في المغرب سادت قيم التعاون منذ القدم، وتكرست مع قيام المجتمع الإسلامي، وانتشرت أشكال متعددة للتضامن والتعاون بين الأفراد لقضاء الحاجات المشتركة، (التويزة كأبرز مثال). غير أن التعاونية بمفهومها الحديث لم تظهر إلا سنة 1922، في البداية خاصة بالأجانب، ولم يفسح المجال للمغاربة للانخراط فيها إلا سنة 193.كان معظمها تعاونيات زراعية وحرفية كتعاونيات الحبوب والحليب التي لا تزال موجودة حاليا.

2-2 مرحلة بعد الاستقلال

بعد الاستقلال اتخذت الدولة عدة تدابير لتشجيع وتنمية التعاونيات كإصدار عدة نصوص قانونية مثل المرسوم الذي يجيز إنشاء التعاونيات المعدنية، والنصوص الخاصة بتعاونيات الإسكان والتعاونيات الزراعية داخل وخارج الإصلاح الزراعي وقد أحدث مكتب تنمية التعاون الذي عُهد إليه بتعميم الثقافة التعاونية، والتشجيع على إحداث التعاونيات ودعمها سنة 1962، وأعيد تنظيمه بمقتضى ظهير 23 أبريل 1975، ومنذ ذلك الحين عرفت الحركة التعاونية في المغرب تطورا هاما بتزايد عدد التعاونيات وعدد المنخرطين فيها، وتنوع المجالات التي تشتغل فيها، وأصبح نشاطها من أبرز وأنجع أشكال التشغيل الذاتي، ويساهم بفعالية في إدماج المرأة

والشباب في حقل العمل المنتج والمدر للدخل، وأضحت التعاونيات تضطلع بدور هام في معالجة المشاكل السوسيو اقتصادية بمشاريعها التي تتوخى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

- ✓ تقديم المنح والمساعدات للتعاونيات.
- ✓ وضع رهن اشارة التعاونيات مأطرين وتقنيين من الإدارات التقنية.

نتيجة لهذه السياسة تضاعف عدد التعاونيات بوثيرة سريعة من 62 تعاونية في عام 1957 إلى حوالي 2000 في عام 1983. لكن المنح المقدمة من قبل الدولة لتطوير التعاونيات، ساهمت في خلق نوع من الاتكالية، واعطت للتعاونيات صورة مؤسسات تابعة للدولة، والمتعاونين عاجزين على تطوير مشروع تعاوني حقيقي. كما ان سوء استعمال المساعدات قضى على روح المبادرة لديهم.

2-3 أسلوب جديد في التعامل مع التعاونيات وتوحيد القانون

ابتداء من سنة 1983 رسمت الدولة توجها جديدا أدى إلى الانسحاب من بعض القطاعات مما انعكس على التعاونيات وتمثل هذا التوجه في حذف الامتيازات الممنوحة لبعض التعاونيات، والانسحاب التدريجي لتفادي الاتكالية...، وقد شكلت هذه السياسة بداية النهج الجديد لخلق تعاونيات مستقلة تعتمد على نفسها وتشجع على المبادرة لكنها تتطلب جهودا جبارة لتثمين العنصر البشري من خلال التكوين والتوعية والتحسيس.

لتعزيز هذا النهج، تم خلق قانون إطار موحد سنة 1983، لكن فصوله في مجملها لم تدخل حيز التنفيذ الا في سنة 1993. هذا الإطار هو القانون 83-243 المحدد للنظام الأساسي العام للتعاونيات، ومهام مكتب تنمية التعاون والذي أكد على استقلالية التعاونيات وتكوين العنصر البشري وهيكلة الحركة التعاونية. الا ان تطبيقه أظهر عدم ملاءمته للواقع وبالتالي مرحلة استخدام التعاونيات كأداة فرص الشغل وإدماج المرأة في سوق العمل، وتنظيم القطاع غير المهيكل وتتميز هذه المرحلة، والتي بدأت من عام 2000 بازدياد الاهتمام بالتعاونيات من قبل العديد من الجهات المانحة، والبرامج الوطنية مثل المبادرة الوطنية، و المغرب الأخضر، وبرنامج إبحار، والسكن الاجتماعي كتحدي الألفية ، الخ...الحاجة إلى الإصلاح مما قاد لاقتراح التعديلات وتمت الموافقة على آخرها في المجلس الحكومي ل 7 سبتمبر 2011.

بفضل الدعم المالي والتكوين المقدم لفائدة التعاونيات من عدة جهات مهتمة بتطوير الانشطة المدرة للدخل في إطار تعاوني، بالإضافة للمجهودات التي يبذلها مكتب تنمية التعاون، ارتفع عدد التعاونيات الى 9046 في نهاية عام 2011.حيث يتأسس خلال كل شهر معدل 104 تعاونية تساهم في تثمين المنتجات المحلية وخلق فرص العمل...الخ مما يطرح وبحدة مشكلة دعم ومواكبة هذه المؤسسات.

يعمل مكتب تنمية التعاون لدعم التعاونيات، لكن محدودية موارده البشرية والمالية لا تسمح له تلبية حاجيات كل المتعاونين، مما يستلزم نهج سياسة تشاركية هادفة لتنمية التعاونيات بإشراك ليس فقط التعاونيات من خلال شبكاتها وهياكلها، وإنما أيضا من خلال إشراك جميع الأطراف المعنية بالعمل التعاوني في إطار شراكة بناءة.

3- النمو المتزايد للقطاع التعاوني

يتزايد عدد التعاونيات في المغرب باستمرار، وتستقطب بصفة خاصة الشباب والنساء ومنتجي القطاعات غير المهيكلة من ذوي الدخل المحدود، وتشمل أنشطتها مجالات متعددة، فإلى جانب التخصصات التقليدية التي عملت فيها التعاونيات منذ سنوات كالفلاحة

والصناعة التقليدية والسكن، أصبحت تقتحم مجالات جديدة، وتتجه إلى ميادين واعدة ذات ميزة تنافسية في السوق كالسكن والأعشاب الطبية، وزيت ا لأركان، والصبار، وإنتاج وتسويق العسل، والخدمات الاجتماعية...الخ.

ارتفع عدد التعاونيات من 4820 سنة 2004، إلى 7852 سنة 2010،ثم انتقل العدد إلى 40531 تعاونية بحدود سنة 20224، حيث أن عدد التعاونيات ارتفع بحوالي 20% مقارنة مع ببداية التعاونيات، خمس هذا العدد يوجد في حالة فتور، كما انتقل العدد الإجمالي للمتعاونين من 381.016منخرط سنة 2010 إلى منخرط646.901 بحدود سنة 20225، أما مجموع رأسمال التعاونيات فهو يتجاوز 6.5 مليار درهم. بالرغم من ارتفاع وتيرة تأسيس التعاونيات في السنوات الأخيرة، فإن نسبة الساكنة النشيطة التي تستوعبها لا تتجاوز 5%،علما بأن شرط إقلاع هذا القطاع يتمثل في استيعابه ما لا يقل عن 10 % من الساكنة النشيطة.

3-1 التوزيع القطاعي والجغرافي للتعاونيات

تحتل الفلاحة الصدارة في القطاع التعاوني بنسبة 65%، متبوعا بقطاع الصناعة التقليدية ب 13% ثم السكن ب 12%، وتحتل القطاعات الأخرى مجتمعة نِسَبة 10 % كالغابة، والصيد البحري، والخدمات...الخ وهو ما يوضحه المبيان التالي:

المبيان رقم (1): التوزيع القطاعي للتعاونيات بالمغرب

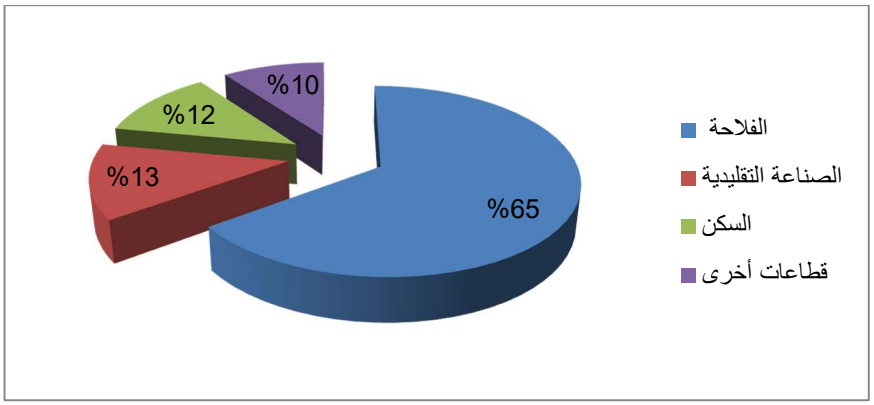

المصدر: مكتب تنمية التعاون بتصرف

تتوزع التعاونيات على سائر جهات المملكة بنسب مختلفة، حيث تأتي في المقدمة جهة فاس مكناس وجهة الرباط سلا القنيطرة وجهة الدار البيضاء سطات بنسبة 11 % ثم تأتي جهة سوس ماسة بنسبة 10% من مجموع التعاونيات على الصعيد الوطني، تليها جهة مراكش أسفي وجهة طنجة تطوان الحسيمة بنسبة 9%، ثم الجهة الشرقية وجهة العيون الساقية الحمراء وجهة بني ملال خنيفرة بنسبة 8%، وجهة كلميم وادنون ب 7% ثم جهة درعة تافيلالت بنسبة 6 %، وبعدها جهة الداخلة واد الذهب بنسبة 2 %.

ويوضح المبيان أسفله توزيع قطاع التعاونيات بالمغرب حسب الجهات.

المبيان رقم(2): توزيع التعاونيات حسب الجهات

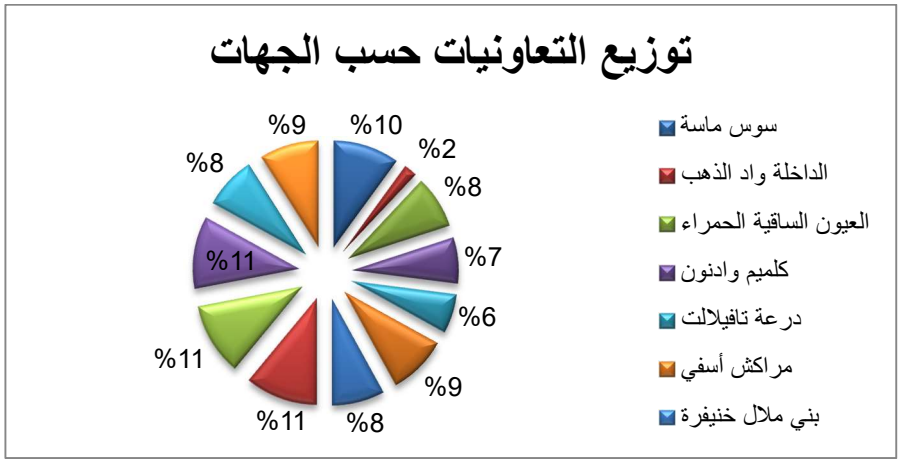

المصدر: مكتب تنمية التعاون بتصرف

2-3 التعاونيات النسائية في تطور مستمر بجهة سوس ماسة

حسب معطيات مكتب تنمية التعاون فإن جهة سوس ماسة جاءت في صدارة الجهات التي تحتضن أكبر عدد من التعاونيات النسائية وذالك بنسبة 15 % من مجموع التعاونيات المتواجدة بالمغرب، ثم تأتي كل من جهة العيون الساقية الحمراء وجهة مراكش أسفي في المرتبة الثانية بنسبة 12 % ويوضح المبيان أسفله توزيع التعاونيات النسائية بجهات المغرب.

المبيان رقم(3): توزيع التعاونيات النسائية حسب الجهات

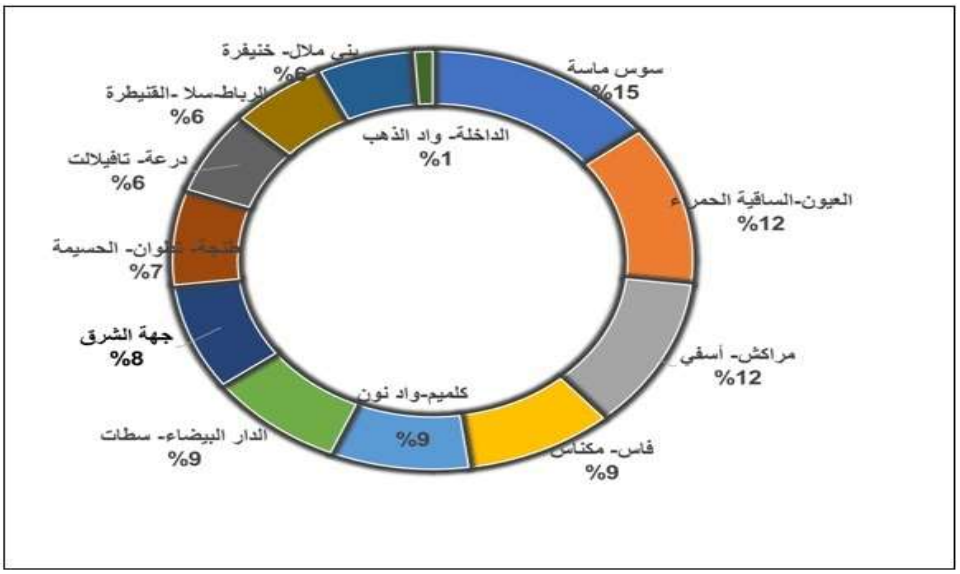

المصدر: مكتب تنمية التعاون

لقد عرف القطاع التعاوني النسوي بجهة سوس ماسة دينامية متميزة فاقت غيرها من باقي جهات المغرب وقد تجلى ذالك من خلال تطور عدد التعاونيات النسائية بهذا المجال، ومدى مساهمتها في توفير فرص الشغل للمرأة وتبسيط اندماجها الاقتصادي والاجتماعي، حيث انتقل عدد التعاونيات النسائية بالجهة من 156 تعاونية نسائية قبل قانون 112/12 سنة 2016 إلى 918 تعاونية نسائية بالجهة في حدود سنة 2023، ويرجع هذا التطور الملحوظ في عدد التعاونيات إلى عدد من التحولات التي عرفها الفكر التعاوني بالمغرب أبرزها التغير الذي طرأ على مسطرة التأسيس وهو ما جاء به القانون الجديد 112/12لإحداث التعاونيات المغربية لسنة 2016 والذي نص على:

- ✓ تقليص العدد الأدنى من المتعاونين للانخراط في التعاونية من 7 الى 5 أشخاص فقط؛
- ✓ تقليص عدد الجهات المتدخلة في عملية التأسيس؛
- ✓ دعم اسقلالية التعاونية؛
- ✓ تقليص عدد وثائق الملف التأسيسي للتعاونية؛
- ✓ تقليص اجال تأسيس التعاونيات؛
- ✓ حذف تضمين الأنظمة الأساسية مقتضى الدائرة الترابية كشرط للانضمام اليها، والذي يتوقف حاليا على ممارسة العضو للنشاط داخل العمالة أو الاقليم الذي يتواجد فيه مقر التعاونية المادة(5)؛
- ✓ لا يجوز لأي كان أن ينضم الى أكثر من تعاونية واحدة في نفس التخصص وفي نفس الدائرة الترابية إذا كان لها نفس الغرض حسب المادة (16)؛
- ✓ احداث سجل عمومي للتعاونيات يتوفر على القوة القانونية ويضمن مصداقية التسجيلات والتقييدات المعدلة والتشطيبات حيث ستستفيد التعاونيات من امكانية المشاركة في الصفقات العمومية حسب المادة (9)؛
- ✓ يتم كل تقييد في سجل التعاونيات بكتابة الضبط لدى المحكمة الابتدائية المختصة بإرسال نسخة من كل تقييد الى مصلحة السجل المركزي خلال 20 يوم الموالية له مرفقة بالوثائق المتعلقة به وذلك قصد ضمين التقييد فورا المادة (10)؛
- ✓ فتح المجال أمام الأشخاص الاعتباريين كأعضاء متعاونين على أن لا تقل مساهمة الأشخاص الطبيعيين عن 65% من رأس مال التعاونية؛

كما أن تزايد عدد التعاونيات النسائية بجهة سوس ماسة يفسر على أن المجال التعاوني يشكل متنفس للمرأة بهذا المجال خاصة القروية لإبراز قدراتها وإبداعها في الميادين الحرفية والصناعية والتجارية وبالتالي تحقيق الأهداف الذاتية واكتساب التجربة من خلال انخراطها في المشاريع، وتعد جميع أشكال دعم خلق المشاريع المدرة للدخل بالجهة وكذا خلق نقط البيع لتسهيل تسويق منتوج التعاونيات كالمعارض الجهوية والإقليمية والأسواق التضامنية ، كلها عوامل تحفز التعاونيات وتسهل لها عملية التسويق ، ويعتبر حضور التعاونيات النسائية في المعارض الوطنية والدولية مساهمة في غاية الأهمية تلعب فيها المرأة دور ممثل المملكة المغربية و سفيرة الاجتماعي والتضامني ، بالإضافة إلى ذالك يفسر تزايد عدد التعاونيات النسائية بالجهة إلى تحسن نوعية الحياة ونمو الفكر التعاوني وتطوير المشاريع الذاتية وتحسين الوضعية الاجتماعية للعاملات في القطاع لاسيما من خلال ضمان تغطية اجتماعية، ومحاربة الأمية، وتمكنهن من دعم أسرهن وخلق نوع من الاستقلال المالي وكذا الاستفادة من سلسلة من الدورات التكوينة والمشاريع ك " المأزرة " و الذي شاركت فيه النساء الحرفيات في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ، هذا المشروع وغيره من المشاريع ينمي المرأة الصانعة والحرفية وأيضا الشباب المنقطعين عن الدراسة لأنها تساهم في مجموعة من التكوينات لصالحهم والتي تندرج في التكوين المهني حيث يتمكن خلالها المكونون من اكتساب معارف وخبرات مهاراتية، وكذا الحصول على شواهد تمكنهم من الاندماج في سوق الشغل.

وعموما فقد أدت المواكبة المستمرة و توفير دخل قار للمتعاونات وفرص شغل للأرامل وربات البيوت و دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المادي والمعنوي ، و الإرادة القوية لدى قائدات التعاونيات بجهة سوس ماسة إلى خلق دينامية في القطاع التعاوني النسوي

وجعله في تطور مستمر وبالتالي تشجيع وتحفيز المنافسة لدى النساء المتعاونات في إعطاء المزيد من الإبداع المتواصل في هذا القطاع، فتجارب التعاونيات أظهرت ذالك سواء على مستوى التعاونيات أو على مستوى اتحاد التعاونيات في تحقيق الذات والتطوير والابتكار وهو ما يدعم مكتسبات المرأة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

3-3 التوزيع القطاعي للتعاونيات النسائية بجهة سوس ماسة

على الرغم من كون أنشطة التعاونيات النسائية في جهة سوس ماسة تشمل أكثر من عشر قطاعات، إلا أن نشاط هذه التعاونيات بالجهة يبرز بنسبة كبيرة في أربع قطاعات رئيسية كما هو مبين في المبيان رقم (4) حيث يتصدر قطاع الصناعة التقليدية مجال اشتغال التعاونيات النسائية بنسبة تصل إلى 40 %، وتشكل الفلاحة القطاع الثاني لنشاط التعاونيات النسائية بنسبة تصل إلى 33 %، ثم قطاع الأركان كنشاط يأتي في المرتبة الثالثة بنسبة 16 %، وقطاع المواد الغذائية في المرتبة الرابعة بنسبة تصل إلى 5 %.

وتفسر النسب العالية لنشاط التعاونيات النسائية في كل من الصناعة التقليدية والفلاحة إلى الإمكانيات والمؤهلات الحرفية والفلاحية وغنى وتنوع الموارد الطبيعية التي تنفرد بها الجهة، وكذا وجود رصيد معرفي محلي غني ومهم يتمثل في مهارات الصانعات بالجهة، إضافة لوجود ثقافة الاقتصاد التضامني والاجتماعي النسائي بشكل خاص.

المبيان رقم (4): توزيع التعاونيات النسائية حسب القطاعات بجهة سوس ماسة

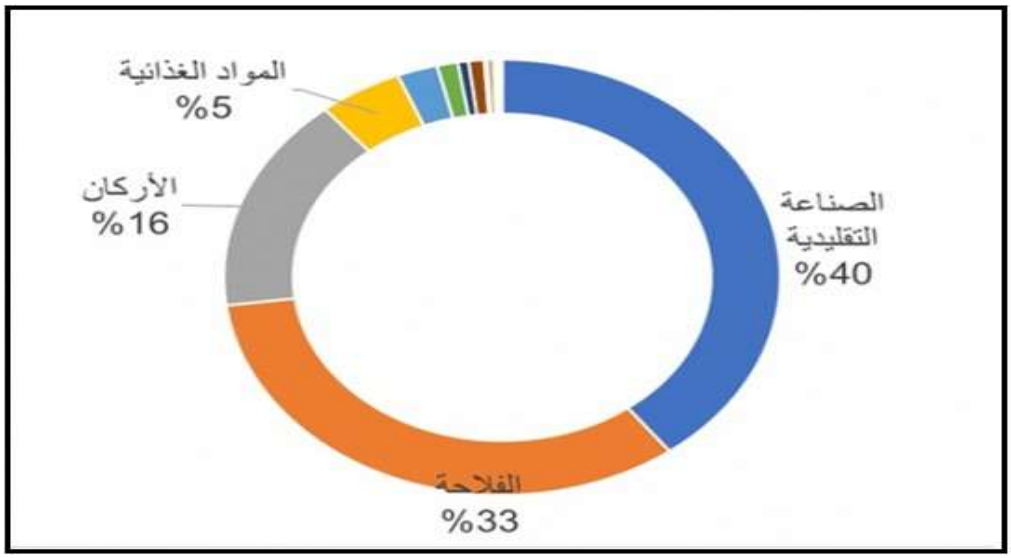

المصدر: مكتب تنمية التعاون

صورة رقم(1): مجمع المنتوجات المحلية والتقليدية بأيت باها

صورة رقم (2): النادي النسوي للنسيج والطرز والخياطة ب "إليكميس"

أخذت هذه الصورة من طرف الباحث وتبين مجمع المنتوجات المحلية والتقليدية بأيت باها. هذا المجمع يعد

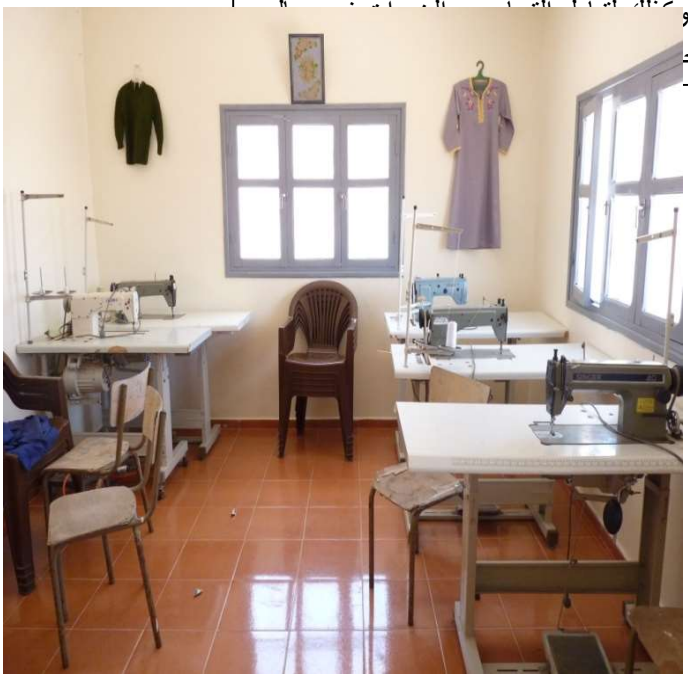

أخذت هذه الصوة من طرف الباحث وتمثل مركز التربية والتكوين الذي تم إنشاؤه بدوار إلكميس والذي يعتبر فضاءا هاما يمكن من تأهيل النساء والفتيات على تعلم مجموعة من الحرف وبالتالي مساعدتهم على الاندماج في الحياة العملية كما أنه يساهم في محاربة الهدر المدرسي ومحاربة الأمية، النموذج هنا من دوار إليكميس بجماعة تاركا نتوشكا.

4- إكراهات العمل التعاوني النسوي بمجال جهة سوس ماسة

على الرغم من غنى وتنوع الموارد الطبيعية و وجود سياق وطني مشجع و ثقافة التعاون والتضامن الإجتماعي، وتبني الإطار التعاوني من قبل معظم البرامج " إستراتيجية الصناعة التقليدية ، الجيل الأخضر، استراتيجية السياحة..." وكذا التشريعات الملائمة والتسهيلات الضريبية، والدعم التقني ودعم الاستثمار والتكوين ودعم التسويق وتوفير وسائل التمويل (قروض صغرى ، قروض بنكية)، ووجود

المبادرة الوطنية البشرية وغيرها من المبادرات، إلا أن التعاونيات النسائية بجهة سوس ماسة لازالت تعترضها عدة معيقات وإكراهات مادية وتقنية منها صعوبة الولوج إلا مصادر التمويل من أجل تطوير مشاريع التعاونيات، وكذا ضعف المستوى التعليمي للمتعاونات و محدودية كفاءاتهن في مجال تسيير وتدبير المشاريع والحكامة الجيدة، إضافة إلى ضعف تشبيك التعاونيات ومحدودية التغطية الصحية الاجتماعية للمتعاونات، ومن بين هذه الإكراهات كذالك:

- ✓ حداثة التنظيم التعاوني؛
- ✓ هجرة الساكنة؛
- ✓ غياب الكفاءات التي ستقوم بتسيير التعاونيات؛
- ✓ جهل أعضاء التعاونيات بالقوانين؛
- ✓ صعوبة ولوج الأسواق؛
- ✓ الصراعات بين الأعضاء وحل التعاونيات أحيانا؛
- ✓ تفويت فرص الاستفادة من الدعم والمنح؛
- ✓ عدم المشاركة في المعارض الجهوية الوطنية والدولية؛
- ✓ العادات والتقاليد حيث أن المرأة لا تسافر للمشاركة في الملتقيات والمعارض....؛

خاتمة

يلعب القطاع التعاوني النسوي دورا مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بجهة سوس ماسة، كما أنه يلعب دورا خاص في بالنهوض بالمرأة بهذا المجال، ويعتبر الاقتصاد الاجتماعي التضامني مجالا واعدا لتفعيل المبادرة المحلية وامتصاص البطالة والإسهام التنمية، وهو فرصة لإدماج فئات عريضة يستثنيها الاقتصاد الرأسمالي من دوامة الإنتاج ، فالقطاع التعاوني النسوي يعود بفوائد عدة المرأة وعلى المجتمع المحلي الذي تعيش فيه، حيث يساهم تمكين المرأة اقتصاديا في نمو اقتصاد المجتمع، ودعم إنتاجيته، وتنويع الأعمال الاقتصادية وتحقيق المساواة في الدخل مع الرجل، وكذا تحسين مستوى معيشتها إضافة إلى تمكينها من مواجهة المشاكل الاقتصادية الرئيسية كالفقر وقلة فرص العمل المستقر ما يسمح لها بتحقيق أهدافها وتحقيق ذاتها. هذا العمل التعاوني النسائي الكثيف راكم رصيد إيجابي يشكل الاستثناء في جهة سوس ماسة وبرهن على مكانته كنموذج اقتصادي يسعى إلى مواجهة الاختلالات الناجمة عن اقتصاد السوق، غير أن التعاونيات النسائية لازالت تعترضها بعض المعيقات والإكراهات المادية والتقنية وتعطل عليها تسابقها للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة بهذا المجال الترابي.

الهوامش:

[1]زياد عبد الصمد، المجتمع المدني وتحديات التنمية والديمقراطية في عالم، متغير، المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي ص149

[2]قانونرقم112.12المتعلق بالتعاونيات الجريدة الرسمية عدد 6318 (2014) ص8481.

[3]الجريدة الرسمية رقم 3773 الصادرة 20 فبراير 1985

[4]مكتب تنمية التعاون –جهة سوس ماسة

[5]مكتب تنمية التعاون –جهة سوس ماسة

لائحة المراجع

- أيت حمزة محمد بوضيلب الحسين وصباح علاش، (2014): الريف وإشكالية التنمية، سلسلة الندوات والمناظرات رقم 38 المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.
- البقصي محمد والزرهوني محمد (2011): النسيج الجمعوي والتنمية الترابية بالمناطق الجبلية المنجزات والتطلعات أشغال الدورة الأولى لمنتدى التنمية والثقافة لإغزران منشورات الجماعة الترابية لإغزران.
- البقصي محمد والزرهوني محمد (2013): الإقتصاد الإجتماعي سند للتنمية الترابية بالمجال الجبلي أشغال الدورة الثالثة لمنتدى التنمية والثقافة لإغزران منشورات الجماعة الترابية لإغزران.
- بورقية رحمة (2002)، "الأرياف المغربية في ظل التحولات الكبرى للمجتمع"، سلسلة الدروس الافتتاحية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير، مطبعة المعارف الجديدة – الرباط.
- بوشلخة محمد، (2007):أرياف سوس ماسة التحولات الحديثة و الدينامية السوسيومجالية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير، الجزء الأول.
- تقرير الخمسينية، (2006): المغرب الممكن، إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، مطبعة الدار البيضاء الفصل الأول.
- ثلاثي طارق، (2009)، مسالك المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: أزمة إستراتيجية أم أزمة حكامة؟ عدد 9-10.
- جنان لحسن، (2009): الموارد الطبيعية والتنمية المجالية بالمغرب، مقال بمجلة دفاتر جغرافية، العدد 6.
- حامد عمار، (2006): "التنمية البشرية، ما هي؟". مطبعة فضالة – المحمدية.
- حمودي عبد الله، (1998): تقديم ضمن المؤلف الجماعي "وعي المجتمع بذاته" دار توبقال للنشر.
- الخولي أسامة، (1999): مفهوم التنمية المستدامة، مجلة البيئة والتنمية، تصدرعن مركزدراسات واستشارات، العدد9 .
- شوقي محمد، (2009) : التحولات الإجتماعية بالمغرب من التضامن القبلي إلى الفردانية، أفريقيا الشرق.
- العطري عبد الرحيم، (2006): تحولات المغرب القروي أسئلة التنمية المؤجلة الطبعة الثانية.
- عميرة إدريس، (2007): "تحولات الصناعة التقليدية بفاس وانعكاساتها السوسيو-اقتصادية والمجالية". مجلة: دفاتر جغرافية، العدد 3 – 4، مطبعة آنفو-برانت، فاس.
- الكنز علي، (1998): المجتمع المدني في البلدان المغاربية، بعض التساؤلات، ضمن المؤلف الجماعي " وعي المجتمع بذاته" دار توبقال للنشر.
- المودني عبد اللطيف، (2013):الديناميات المحلية وحكامة الدولة ، أفريقيا الشرق.
- الهادي عمر، (2011): المجال والتنمية جامعة تونس مجلة جغرافية المغرب.
- المناضرة الوطنية الرابعة للاقاصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب (2018) " الإستراتيجية الجديدة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني تحد مستقبلي من أجل تنمية اقتصادية مجالية مستدامة". الورشة الأولى (للاقتصاد الاجتماعي والتضامني: إنتاج الثروة وتوفير فرص الشغل). الصخيرات
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تقرير "2015 و2023"
- تقرير المملكة المغربية، الدورة 65 للجنة وضع المرأة مارس 2021
- القانون رقم 112.12 مكتب تنمية التعاون " جهة سوس ماسة ".

- AZIKI S. (1983), L'agriculture irriguée et l'aménagement d'un espace rural méridional marocain en plein mutation: le cas de Souss-Aval. Thèse de 3ème cycle de Géographie, Université d'Aix Marseille 2, 387 p.
- Bouchelkha M. (1996), l'espace rural dans le Souss: héritage et changements, Faculté des lettre et des sciences humains Agadir, groupe d'étude et de recherches sur le sud Marocain (GERS) 209p.
- Lazarev, Grigori,(2014),ruralité et changement social, Université Mohamed V-Agdal, Publication de la faculté des lettres et des sciences Humaines, Rabat, Série: Essais et Etudes n°64.Rabat.
- Ministère de l'Agriculture de Développement Rural et des Pêches Maritimes 1999, stratégie 2020 de développement rural, document de synthèse, Conseil Général du Développement Agricole, Rabat, page: 70.
- Pascon ,Paul (1986).^^Entretien avec Tahar Benjelloun^^ ,30 ans de sociologie du Maroc, Texte anciens et inédits (spéciale à Paul Pascon) In B.E.S.M N°155-156.
- مواقع الأنترنيت
- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية www.indh.ma
- وزارة الفلاحة www.madrpm.gov.ma
- مكتب تنمية التعاون www.odco.gov.ma